

Distr.: General
30 September 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ١٤٤ من جدول الأعمال

تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص
المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من
الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة
في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن
أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة
المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون
الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

ميزانية فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ للمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص
المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون
الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال
الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين
١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير الاحتياجات من الموارد لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥
للمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير
ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا
والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات



الرجاء إعادة استعمال الورق

281013 241013 13-48959 (A)



المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

وتصل الموارد المطلوبة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ قبل إعادة تقدير التكاليف إلى مبلغ إجماليه ٤٠٠ ٩٤٩ ٨٦ دولار (صافيه ٦٠٠ ٨٧٧ ٨٠ دولار) وتعكس انخفاضاً بالقيمة الحقيقية إجماليه ٩٠٠ ٣١٠ ١٠١ دولار أو نسبة ٥٣,٨ في المائة (صافيه ٩٤ ٣٤٢ ٠٠٠ دولار أو نسبة ٥٣,٨ في المائة)، مقارنة بموارد فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ بالمعدلات المنقحة.

أولا - عرض عام

١ - أنشئت المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. بموجب قرار مجلس الأمن ٩٥٥ (١٩٩٤) المؤرخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وأعطيت للمحكمة، وفقا للمواد ٢ و ٣ و ٤ من نظامها الأساسي، صلاحية محاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. ووفقا للمادة ١٠ من النظام الأساسي للمحكمة، تتكون المحكمة من ثلاث هيئات هي الدوائر، ومكتب المدعي العام، وقلم المحكمة.

٢ - وكان مجلس الأمن قد أشار، في قراره ١٣٢٩ (٢٠٠٠)، إلى أنه لا يزال على اقتناعه بأن محاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، في الظروف الخاصة برواندا، تساهم في عملية المصالحة الوطنية وفي إعادة إقرار السلام وصونه في رواندا وفي المنطقة.

٣ - ودعا مجلس الأمن المحكمة، في قراره ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، إلى اتخاذ جميع التدابير الممكنة من أجل إكمال التحقيقات بحلول نهاية عام ٢٠٠٤، وإتمام جميع أنشطة المحاكمة في المرحلة الابتدائية بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، وإتمام جميع الأعمال في عام ٢٠١٠ (استراتيجية الإنجاز). وبموجب القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠)، قرر مجلس الأمن إنشاء الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين بفرعين؛ فرع أروشا الذي بدأ مباشرة عملياته في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢، وفرع لاهاي في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣. كما طلب المجلس في القرار نفسه إلى المحكمة الدولية أن تتخذ جميع التدابير الممكنة من أجل إتمام عملها بحلول نهاية عام ٢٠١٤. لذلك يأخذ الطلب الحالي في الاعتبار الأعمال القضائية المتبقية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمهام التي أحيلت إلى الآلية، والمهام المقرر إحالتها في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، فضلا عن الاحتياجات من الموارد ذات الصلة.

٤ - وتتألف استراتيجية الإنجاز للمحكمة من شقين رئيسيين، هما: (أ) إنجاز المحكمة، على نحو عاجل ومنصف، ووفقا للمواعيد النهائية المحددة في قرار مجلس الأمن

١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، محاكمات الأشخاص الذين يتحملون أكبر قسط من المسؤولية عن الجرائم التي ارتكبت في عام ١٩٩٤؛ (ب) وإحالة قضايا مختارة من أجل المحاكمة إلى السلطات القضائية الوطنية المختصة. وفي ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣، قدمت المحكمة أحدث صيغة لاستراتيجية الإنجاز (انظر S/2013/310) إلى مجلس الأمن كي ينظر فيها، وقدمت فيها معلومات عن آخر ما أحرز من تقدم في إنجاز عملها. ويبين التقرير أن المحكمة قد أُنجزت عملها في المرحلة الابتدائية، وقد أوشكت على إنجاز كل عملها في مرحلة الاستئناف، باستثناء ست قضايا استئناف تشمل ١٥ متهما. وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣، اختتمت إجراءات الاستئناف فيما يتعلق بـ ٤٦ شخصا. ويتوقع بالنسبة لقضايا الاستئناف الست المتبقية، أن يصدر الحكم في قضيتين تشملان خمسة أشخاص بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وثلاث قضايا تشمل أربعة أشخاص بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ومن المتوقع صدور الحكم في آخر قضية تشمل متهمين متعددين بشأن ستة أشخاص بحلول آب/أغسطس ٢٠١٥. وفي حال احتلاف جدول محاكمات الاستئناف الفعلي اختلافاً كبيراً عن الجدول المستخدم في صياغة الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، سيتعين إعادة تقييم الاحتياجات وترتيبها، وتوجيه انتباه الجمعية العامة إلى أي احتياجات إضافية.

٥ - وخلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، تتمثل الأنشطة الرئيسية للمحكمة في الانتهاء من الطعون وما يتصل بها من أنشطة قضائية، وإعداد السجلات ونقلها إلى مرفق محفوظات الآلية، وترجمة السجلات القضائية إلى اللغة الإنكليزية أو الفرنسية والكينيارواندية، وتوفير الدعم القضائي والإداري للآلية وإجراء العمليات الإدارية المتبقية.

٦ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ستكون المحكمة قد أحالت إلى الآلية المهام التالية: تنفيذ الأحكام، وتتبع المهاريين، والتعاون مع السلطات القضائية الوطنية، ودعم الشهود والضحايا وحمائهم، وإدارة المحفوظات، بما في ذلك إدارة خدمات المكتبة، ومحاكمة ثلاثة أشخاص متبقين من كبار المهاريين، وتجهيز نداء غيرإباتواري، ورصد القضايا التي أحيلت إلى السلطات القضائية الوطنية والعمليات الخاصة بمباني كيغالي.

٧ - وقد بدأت عملية انتقال الدعم الإداري، وفي حين أن الآلية بصدد توزيع قدراتها وإجراءها الإدارية، ستواصل المحكمة تقديم المساعدة على النحو المطلوب، مع مراعاة الموارد المتاحة، تمثيا مع المبادئ التوجيهية الخاصة بتعزيز وفورات الحجم والكفاءة.

٨ - ومع توقع صدور حكم الاستئناف الأخير بحلول آب/أغسطس ٢٠١٥، من المتوقع انتقال جميع المهام القضائية ومهام الدعم ذات الصلة إلى الآلية بحلول نهاية أيلول/سبتمبر

٢٠١٥. وابتداء من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، سيركز ٩٥ موظفا باقيا في قلم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (انظر الجدول ١٢) على وضع اللمسات الأخيرة على العمليات الإدارية المتبقية، التي تشمل تفكيك الهياكل والمباني الجاهزة التي أقامتها المحكمة، وإصلاح الأماكن المستأجرة وتسليمها إلى مركز المؤتمرات الدولي في أروشا، والتصرف في أثاث المحكمة ومعداتها، وتسوية الالتزامات غير المسددة والمبالغ المستحقة الدفع، واسترداد المبالغ المستحقة القبض، وحل مسائل الموظفين العالقة بما في ذلك تسوية الأجر النهائي، وما يتصل بها من استحقاقات وإجراء حسابات الإغلاق النهائي. وتستند الميزانية المقترحة الحالية إلى افتراض أن جميع المهام الإدارية سوف تُنجز بحلول نهاية عام ٢٠١٥. وستُقيم الاحتياجات المتعلقة بأي مهام إدارية للمحكمة قد تظل في نهاية عام ٢٠١٥، وتُدرج في الميزانية المقترحة لآلية تصريف الأعمال المتبقية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

٩ - وقد أعدت هذه الميزانية المقترحة بعد مشاورات متعمقة جرت مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية، من أجل ضمان تنسيق احتياجات المحكمتين والآلية من الموارد تنسيقا جيدا، لتفادي الازدواجية وتعزيز الاتساق وأوجه التكامل.

١٠ - وتبلغ الموارد الإجمالية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا مبلغا إجماليا ٤٠٠ ٩٤٩ ٨٦ دولار (صافيه ٦٠٠ ٨٧٧ ٨٠ دولار) قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يعكس انخفاضا صافيا بالقيمة الحقيقية إجمالية ٩٠٠ ٣١٠ ١٠١ دولار، أو ٥٣,٨ في المائة (صافيه ٣٤٢ ٠٠٠ دولار، أو ٥٣,٨ في المائة)، بالمقارنة مع موارد الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ بالمعدلات المنقحة. ويعكس النقصان (انظر الجدول ٢) تخفيضات في إطار بند الدوائر (٣ ٢٥٩ ٩٠٠ دولار)، ومكتب المدعي العام (٣٠٠ ٥٠١ ٣٠٠ دولار) وقلم المحكمة (٥٩ ٦٥٩ ٥٠٠ دولار) وإدارة السجلات والمحفوظات (٧ ٨٩٠ ٢٠٠ دولار)، مما يعزى أساسا إلى انخفاض في نشاط الدائرة الابتدائية ودائرة الاستئناف خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

١١ - وتقتصر المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، الاحتفاظ بـ ٣٠٦ وظائف مؤقتة حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، و ٩٥ وظيفة مؤقتة بعد ذلك. ويُقترح الإلغاء التدريجي لـ ٣٢١ وظيفة خلال فترة السنتين، أي نسبة ٧٧ في المائة (١٤٩) وظيفة من الفئة الفنية والفئات العليا و ٧٩ وظيفة من فئة الخدمات العامة والفئات ذات الصلة و ٢٣ من فئة خدمات الأمن و ٦٧ من الرتبة المحلية و ٣ وظائف من فئة الخدمة الميدانية). كما يُقترح إلغاء ١١٠ وظائف اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ و ٢١١ وظيفة اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ على النحو المبين في الجدول ٣،

ولكن شريطة أن يتم التمويل من خلال المساعدة المؤقتة العامة لعدد الشهور التي تلزم فيها مهام بعض الوظائف، على النحو المبين في الجدول ٤.

١٢ - ويتمشى إعادة تقدير تكاليف اعتمادات الميزانية المقترحة الواردة في هذا التقرير مع منهجية إعادة تقدير تكاليف الميزانية العادية الموحدة.

١٣ - ووفقا للبند ٦-٢ من النظام الأساسي للموظفين، توفر المحكمة لموظفيها المستوفين لشروط تأهل معينة تغطية طبية وتغطية لطب الأسنان بعد تقاعدهم، من خلال برنامج التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في الأمم المتحدة. ومنذ إنشاء المحكمة كهيئة مؤقتة، تُدرج استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة الواجبة الدفع للموظفين السابقين في ميزانية المحكمة لفترة السنتين في إطار التكاليف العامة للموظفين، ولكن الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة ظلت تتراكم وبقيت بلا تمويل. وقد دُوّنت هذه الالتزامات الآن على النحو الواجب وأوردت في البيانات المالية عملا بقرار الجمعية العامة رقم ٢٥٥/٦٠. وتُقدر التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في المستقبل اعتبارا من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ للمحكمة بمبلغ ٤٥,٦ مليون دولار. وكررت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في تقريرها الصادر في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (A/64/555)، أنه نظرا لمحدودية ولائبي المحكمتين، سيلزم الجمعية العامة تناول التزامات المحكمتين فيما يتعلق بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة على المدى الطويل في سياق تقارير الأداء النهائية.

١٤ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن قضاة المحكمة الدائمين يحق لهم الحصول على استحقاقات التقاعد وفقا لشروط الخدمة والتعويض التي تنطبق على قضاة المحكمتين. وفي الوقت الحالي تتضمن ميزانية فترة السنتين للمحكمة اعتمادات لاستحقاقات التقاعد التي تُسدّد للقضاة السابقين. وأوصت اللجنة الاستشارية، في تقريرها (A/64/555)، بضرورة أن تتضمن مشاريع الميزانية النهائية وتقارير الأداء الخاصة بالمحكمتين الالتزامات المتعلقة بسداد استحقاقات المعاشات التقاعدية للقضاة والأزواج الباقين على قيد الحياة في المستقبل.

١٥ - وأقرت الجمعية العامة في قرارها ٢٣٩/٦٤ توصيات اللجنة الاستشارية. وبناء عليه، فإن مسألة الالتزامات المستحقة للمحكمة سيجري تناولها في التقرير النهائي عن أداء المحكمة.

١٦ - وخلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، من المتوقع استخدام الأموال المتبقية في الصندوق الاستئماني للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والبالغة ٣٣٠.٠٠٠ دولار في دعم الأنشطة المتعلقة بالحفاظ على تراث المحكمة.

الجدول ١
توزيع الموارد حسب العنصر
(النسبة المئوية)

العنصر	الميزانية المقررة	الموارد الخارجة عن الميزانية
ألف - دوائر المحكمة	٦,٥	-
باء - مكتب المدعي العام	١١,٠	-
جيم - قلم المحكمة	٧٣,٧	١٠٠,٠
دال - المحفوظات	٨,٨	-
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠

الجدول ٢
الاحتياجات من الموارد حسب العنصر
(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

(١) الميزانية المقررة

العنصر	نفقات الفترة ٢٠١١-٢٠١٠	مصادر الفترة ٢٠١٣-٢٠١٢ حسب المعدلات المتوقعة	النمو في الموارد		النسبة المئوية	المجموع قبل إعادة تقدير التكاليف	إعادة تقدير التكاليف	تقديرات الفترة ٢٠١٥-٢٠١٤
			المبلغ	النسبة				
ألف - دوائر المحكمة	١١ ٠٠٦,٠	٨ ٨٦٥,٨	(٣ ٢٥٩,٩)	(٣٦,٨)	٥ ٦٠٥,٩	٤٤٠,٣	٦ ٠٤٦,٢	
باء - مكتب المدعي العام	٥٢ ١٥٨,١	٤٠ ٠٨١,٦	(٣٠ ٥٠١,٣)	(٧٦,١)	٩ ٥٨٠,٣	٩٨٦,٧	١٠ ٥٦٧,٠	
جيم - قلم المحكمة	١٨٢ ٧٢٦,٠	١٢٣ ٧٧٣,٢	(٥٩ ٦٥٩,٥)	(٤٨,٢)	٦٤ ١١٣,٧	٥ ٧٣٥,٢	٦٩ ٨٤٨,٩	
دال - إدارة السجلات والمحفوظات	٩ ٠٣٨,٥	١٥ ٥٣٩,٧	(٧ ٨٩٠,٢)	(٥٠,٨)	٧ ٦٤٩,٥	١ ١٧١,٩	٨ ٨٢١,٤	
المجموع (الإجمالي)	٢٥٤ ٩٢٨,٦	١٨٨ ٢٦٠,٣	(١٠١ ٣١٠,٩)	(٥٣,٨)	٨٦ ٩٤٩,٤	٨ ٣٣٤,١	٩٥ ٢٨٣,٥	

الإيرادات

الإيرادات المتأتية من الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٢٤ ٨٢١,٩	١٣ ٠٤٠,٧	(٦ ٩٦٨,٩)	(٥٣,٤)	٦ ٠٧١,٨	٣٣٢,١	٦ ٤٠٣,٩
المجموع (الصافي)	٢٣٠ ١٠٦,٧	١٧٥ ٢١٩,٦	(٩٤ ٣٤٢,٠)	(٥٣,٨)	٨٠ ٨٧٧,٦	٨ ٠٠٢,٠	٨٨ ٨٧٩,٦

(٢) الموارد الخارجة عن الميزانية

الأنشطة	نفقات الفترة ٢٠١١-٢٠١٠	تقديرات ٢٠١٣-٢٠١٢	تقديرات الفترة ٢٠١٥-٢٠١٤
	٧٣٠,٢	١٨٧,٠	٣٣٠,٠
المجموع (١) و (٢)	٢٣٠ ٨٣٦,٩	١٧٥ ٤٠٦,٦	٨٩ ٢٠٩,٦

الجدول ٣
الاحتياجات من الوظائف المؤقتة

الفئة	٢٠١٣	التخفيض المقترح		الموارد الخارجة عن الميزانية		المجموع	
		١ كانون الثاني / يناير ٢٠١٤	١ كانون الثاني / يناير ٢٠١٥	-٢٠١٢ ٢٠١٣	-٢٠١٤ ٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٥
الفئة الفنية والفئات العليا							
و أ ع	١	—	(١)	—	—	١	—
أ ع م	١	—	—	—	—	١	١
مد-٢	١	(١)	—	—	—	—	—
مد-١	٣	(١)	(١)	—	—	٢	١
ف-٥	١٤	(٥)	(٧)	—	—	٩	٢
ف-٣/٤	١١٠	(٣٤)	(٦٥)	—	—	٧٦	١١
ف-١/٢	٣٥	(١٤)	(٢٠)	—	—	٢١	١
المجموع الفرعي	١٦٥	(٥٥)	(٩٤)	—	—	١١٠	١٦
فئة الخدمات العامة والفئات ذات الصلة							
الرتبة الرئيسية	٦	(٤)	(٢)	—	—	٢	—
الرتب الأخرى	٨٤	(٢٥)	(٤٨)	—	—	٥٩	١١
المجموع الفرعي	٩٠	(٢٩)	(٥٠)	—	—	٦١	١١
الفئات الأخرى							
خدمات الأمن	٣٨	(٨)	(١٥)	—	—	٣٠	١٥
الرتبة المحلية	١١٢	(١٥)	(٥٢)	—	—	٩٧	٤٥
الخدمة الميدانية	١١	(٣)	—	—	—	٨	٨
المجموع الفرعي	١٦١	(٢٦)	(٦٧)	—	—	١٣٥	٦٨
المجموع	٤١٦	(١١٠)	(٢١١)	—	—	٣٠٦	٩٥

الجدول ٤

وظائف المساعدة المؤقتة العامة بدلا من الوظائف المؤقتة الملغاة خلال فترة السنتين

٢٠١٥-٢٠١٤

الفترة	يونيه ٢٠١٤	ديسمبر ٢٠١٤	كانون الثاني/ كانون الأول/ كانون الثاني/ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥	تموز/ يولييه - تشرين الأول/ أكتوبر - كانون الثاني/ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥
الفئة الفنية والفئات العليا				
و أ ع	—	—	١	—
مد-١	—	—	١	—
ف-٥	٢	—	٥	—
ف-٣/٤	٢٦	—	٣٠	—
ف-١/٢	٩	—	١٦	—
المجموع الفرعي	٣٧	—	٥٣	—
فئة الخدمات العامة والفئات ذات الصلة				
الرتبة الرئيسية	—	—	٢	—
الرتب الأخرى	٥	—	٢٩	—
المجموع الفرعي	٥	—	٣١	—
الفئات الأخرى				
خدمات الأمن	—	—	٥	—
الرتبة المحلية	—	—	٢٨	—
المجموع الفرعي	—	—	٣٣	—
المجموع	٤٢	—	١١٧	—

ثانيا - برنامج العمل والاحتياجات من الموارد

ألف - دوائر المحكمة

١٧ - تتألف الدوائر الابتدائية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في الوقت الحالي من قاضٍ مخصص في أروشا، الذي يعمل بوصفه رئيس المحكمة، وقاضٍ مناوب لفرع آلية تصريف الأعمال المتبقية في أروشا. وتتكون دائرة الاستئناف من ١١ قاضي استئناف دائمين في لاهاي، منهم ٥ قضاة تمول تكاليفهم من ميزانية المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، و ٦ قضاة من ميزانية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

١٨ - وفي ١٠ نيسان/أبريل عام ٢٠١٣، أعادت المحكمة، في الجلسة العامة الرابعة والعشرين، انتخاب القاضي فاغن جونسن (الدانمرك) رئيساً للمحكمة في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٣. وانتخب القاضي جونسن لأول مرة في شباط/فبراير ٢٠١٢ ليكمل الفترة المتبقية من الولاية الرئاسية التي أخلتها القاضية خالدة رشيد خان (باكستان) عقب نقلها إلى دائرة الاستئناف في لاهاي.

١٩ - وفي ١٠ أيار/مايو ٢٠١٣، عرض الرئيس جونسن على مجلس الأمن أحدث نسخة من استراتيجية إنجاز عمل المحكمة. وفي ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٣، خاطب الرئيس جونسن مجلس الأمن بشأن استراتيجية الإنجاز، مشيراً إلى أنه على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرز في استراتيجية الإنجاز، بما في ذلك الانتهاء من جميع المحاكمات، لا تزال تمثل الصعوبات الناجمة عن عوامل التأخير في الترجمة وغيرها من الظروف غير المتوقعة تحدياً للاستراتيجية. ويبين التقرير الخطوط العريضة لهدف الانتهاء من جميع الطعون باستثناء طعن واحد بحلول نهاية عام ٢٠١٤، وهو الطعن الأخير في قضية نيراماسوهوكو وآخرين ("بوتاري")، التي يتوقع إنجازها بحلول آب/أغسطس عام ٢٠١٥.

٢٠ - وعندما ألقى الرئيس كلمته أمام مجلس الأمن في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٣، كانت المحكمة قد أتمت أعمال المحاكمة الابتدائية لجميع المتهمين البالغ عددهم ٩٣ متهماً. ويشمل ذلك إصدار ٥٥ حكماً ابتدائياً بشأن ٧٥ متهماً، أقر ٩ منهم بأنهم مذنبون؛ وأحيل ١٠ متهمين إلى محاكم وطنية، منهم أربعة ألقى القبض عليهم وست قضايا لهاربين من العدالة وثلاثة هاربين ذوي أولوية قصوى أُحيلت قضاياهم إلى الآلية؛ وسُحبت لائحة اتهام، وتوفي ثلاثة متهمون قبل المحاكمة أو أثناء سيرها. وأُنجزت إجراءات الاستئناف فيما يخص ٤٦ شخصاً. وهناك سبعة عشر محتجزاً حالياً في مرفق الاحتجاز التابع للأمم المتحدة في أروشا، بما في ذلك ١٤ شخصاً مداناً ينتظرون أحكام استئناف من المحكمة؛ وشخص واحد ينتظر صدور حكم استئناف من الآلية؛ وشخص واحد ينتظر نقله إنفاذاً للحكم في إطار سلطة الآلية؛ وشخص واحد ينتظر نقله إلى رواندا للمحاكمة عقب إحالة قضيته.

٢١ - ومن أجل وضع ترتيبات الاستمرارية اللازمة لتحقيق أهداف استراتيجية الإنجاز، وللتمكن من إتمام العمل الجاري في ظل التحديات الجديدة وغير المتوقعة التي تواجه المحكمة، كتب الرئيس جونسن في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٢ رسالة إلى مجلس الأمن يطلب فيها تمديد فترة ولاية وفترات تكليف بعض القضاة. وفي ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢، اعتمد المجلس القرار ٢٠٥٤ (٢٠١٢)، الذي مدد بموجبه استثنائياً فترة عمل القضاة بشأن قضية نغريباتواري حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وفترة الرئاسة حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

لكي يتسنى للرئيس مواصلة أداء المهام المطلوبة منه كقاضي موضوع ورئيس للمحكمة الدولية لإنجاز أعمال المحكمة. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، قرر المجلس في القرار ٢٠٨٠ (٢٠١٢) أن يأذن بتمديد مدة خدمة القضاة الدائمين في المحكمة الدولية، الذين هم أعضاء في دائرة الاستئناف حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ أو حتى الانتهاء من القضايا المكلفين بها، إذا بُت فيها في وقت أبكر.

٢٢ - وفيما يلي أعباء عمل الدوائر الابتدائية ودائرة الاستئناف المتوقعة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥:

(أ) في المرحلة الابتدائية:

- مع إنجاز محاكمة نغيراباتواري في عام ٢٠١٢، لم يعد هناك أية محاكمات متبقية أخرى من المقرر أن تجريها المحكمة. ولكن ما زالت هناك ثلاث محاكمات تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة لم يبت فيها بعد وصدرت لوائح اتهام بشأنها قبل ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. ولهذا السبب يبقى النظر في القضايا من مسؤولية المحكمة. وما زال جميع المتهمين الذين أدانتهم المحكمة بانتهاك حرمتها فارين واعتقالهم ليس مؤكداً. وليست هناك أية موارد مطلوبة للمحاكمة في قضايا انتهاك حرمة المحاكم الثلاث. غير أنه في حال نفذت عمليات الاعتقال أثناء فترة السنتين، سيصبح من الضروري إعادة تقييم الاحتياجات وستعرض على الجمعية العامة أية احتياجات إضافية.

(ب) في مرحلة الاستئناف:

- جلسات استماع إلى طعون مقدمة في أحكام صادرة في ثلاث قضايا تتعلق بثمانية أشخاص
- إصدار حكم بالاستئناف في أربع قضايا تتعلق بعشرة أشخاص
- طلبات المراجعة وإعادة النظر، وتطبيقات تتعلق بهذه المسائل

٢٣ - وتشمل الاحتياجات القضائية لفترة السنتين تغطية تكاليف ستة قضاة دائمين أعضاء في دائرة الاستئناف تمول من ميزانية المحكمة، بالإضافة إلى تكلفة الرئيس طوال عام ٢٠١٤. ومن المتوقع، عند الفروع من القضية النهائية التي أوكلت إليهم، أن تنتهي خدمة قاضيين اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤؛ وخدمة قاضيين آخرين اعتباراً من آذار/مارس ٢٠١٥، وخدمة القاضي الخامس في نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٥؛ وخدمة القاضي السادس في نهاية آب/أغسطس ٢٠١٥؛ وخدمة الرئيس في نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

٢٤ - ويقتضي النظام الأساسي للمحكمة أيضاً أن يحتفظ برئيس للمحكمة (ينتخب من بين قضاة الدائمين). ويكلف كل من النظام الأساسي للمحكمة وقواعدها الداخلية الرئيس باتخاذ بعض القرارات القضائية كالتب في ادعاءات التحيز واستعراض القرارات الإدارية المتعلقة بمحامي الدفاع، وقرارات تتعلق بشكاوى المحتجزين في مرفق الأمم المتحدة للاحتجاز في أروشا. ويطلب أيضاً إلى الرئيس، بموجب أنظمة المحكمة ولوائحها، أن يؤدي بعض المهام الأخرى التي تشمل: الإشراف على الأنشطة القضائية المنوطة بقلم المحكمة. بموجب المادة ١٩؛ ورئاسة اجتماعات مجلس المحكمة للتنسيق؛ والإشراف والرقابة بوجه عام على قضاة الاستئناف؛ وإعداد وتقديم تقارير نصف سنوية لاستراتيجية الإنجاز وتقرير سنوي. ويعمل الرئيس أيضاً عن كثب مع مكتب رئيس القلم ويساعده لنقل سبعة أشخاص مبرزين وثلاثة مدانين أُطلق سراحهم قبل أن تنجز المحكمة أعمالها ويمثل المحكمة في مناسبات عامة مثل المؤتمرات حيث توجه له الدعوة للتحديث عن أنشطتها القضائية وتراثها القضائي. ولهذا، سيكون من الضروري الاحتفاظ برئيس إلى أن يحين موعد الإغلاق الرسمي لمكتب المدعي العام. ويعمل كذلك الرئيس في الوقت الراهن بصفته قاضياً مناوباً تابعاً لفرع الآلية في أروشا، ويؤدي بحكم عمله مهام قضائية للآلية طوال فترة عمل المحكمة.

٢٥ - وفي ما يلي التوقعات فيما يتعلق بقضايا الاستئناف:

(أ) قضية كاريميرا وغيره ومباسي: ستطرح هذه القضية في المداولات ومن المتوقع أن تصبح في مرحلة متقدمة من الحكم في عام ٢٠١٤. ومن المتوقع أن يصدر الحكم في نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٤؛

(ب) قضية نزابونيماننا: سيجري الاستماع إلى دعاوى الاستئناف في هذه القضية في الربع الأول من عام ٢٠١٤، ويعقب ذلك مداولات وصياغة للحكم. ومن المتوقع أن يصدر الحكم في حوالي منتصف عام ٢٠١٤؛

(ج) قضية نيزيماننا: سيجري الاستماع إلى دعاوى الاستئناف في هذه القضية في الربع الأول من عام ٢٠١٤ ويعقب ذلك مداولات وصياغة للحكم. ومن المتوقع أن يصدر الحكم في حوالي منتصف عام ٢٠١٤؛

(د) قضية نيراماسوهو كو وآخرون (بوتاري): ستنتهي جلسة الإحاطة في هذه القضية التي تتعلق بستة أشخاص في النصف الثاني من عام ٢٠١٣ وسيجري تحضير القضية لعقد جلسة استماع. ومن المتوقع أن تعقد جلسة الاستماع في الربع الثالث من عام ٢٠١٤ ويعقبها مداولات وصياغة للحكم. وأن يصدر الحكم بحلول شهر آب/أغسطس ٢٠١٥.

٢٦ - وبالإضافة إلى ذلك، ستضطر دائرة الاستئناف أيضاً إلى أن تتناول جميع قضايا الاستئناف والطلبات الأخرى المعروضة أمامها أثناء الفترة، بما فيها الطلبات المقدمة للاستعراض وإعادة النظر، وطلبات ذات صلة بهذه المسائل.

٢٧ - وتشمل العوامل الخارجية التي من شأنها أن تؤثر في هذه التوقعات ما يلي: عدم كفاية خدمات الدعم المتاحة لقضايا الاستئناف التي لها أثر هام على سرعة تقدم الطعون؛ والتأجيلات المحتملة التي تعود في الأساس إلى مسائل تتعلق بالمحاكمة العادلة التي من شأنها أن تفضي إلى فوات الآجال المحددة لإنجاز قضايا الاستئناف؛ وزيادة غير متوقعة في درجة صعوبة قضايا الاستئناف المتبقية؛ وعدم توفر القاضي أو المتهم أو محامي الدفاع أو إصابته بمرض خطير أو وفاته.

النواتج

٢٨ - ستتحقق خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ النواتج التالية:

(أ) إصدار جميع أحكام الطعون المتبقية؛

(ب) الإدارة: ورقات وتوجيهات في السياسة العامة، ومبادئ توجيهية تتعلق بالممارسة القانونية، وتقارير سنوية، وتقارير استراتيجية الإنجاز؛ وبيانات وإحاطات؛

(ج) القيام في الوقت المناسب بتوفير دعم قانوني متواصل ذي جودة عالية لقضاة المحكمة.

٢٩ - وفي دائرة الاستئناف، من المتوقع أن يكون برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ على النحو التالي. في عام ٢٠١٤، من المتوقع أن تصدر ثلاثة أحكام بشأن أربعة أشخاص (كاريميرا وآخرون، ونغورومباتسي، ونزابونمانا، ونيزيمانان) وأن يستمع إلى ثلاث دعاوى تتعلق بثمانية أشخاص (في قضايا نزابونمانا ونيزيمانان ونيراماسوهو كو وآخرين (بوتاري)). وفي عام ٢٠١٥، سيصدر الحكم النهائي بشأن ستة أشخاص (في قضية بوتاري). وبالإضافة إلى ذلك، ستضطر دائرة الاستئناف أيضاً إلى أن تتناول جميع قضايا الاستئناف والطلبات الأخرى المعروضة أمامها أثناء الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، بما فيها الطلبات المقدمة للاستعراض وإعادة النظر وطلبات تتعلق بهذه المسائل.

الجدول ٥ الاحتياجات من الموارد

الوظائف	الموارد (بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)		الفئة
	٢٠١٣-٢٠١٢	٢٠١٤-٢٠١٥ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	
			الميزانية المقررة
			الموارد غير المتعلقة بالوظائف
	-	٥ ٦٠٥,٩	٨ ٨٦٥,٨
	-	٥ ٦٠٥,٩	٨ ٨٦٥,٨
			المجموع

٣٠ - ويشتمل المبلغ ٥ ٦٠٥ ٩٠٠ دولار الذي يعكس انخفاضاً صافياً مقداره ٣ ٢٥٩ ٩٠٠ دولار بالمقارنة مع الموارد المخصصة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، على احتياجات من غير الوظائف على النحو التالي: (أ) مبلغ قدره ٤٠٠ ٢٠١ ٥ دولار لتقديم تعويضات إلى القضاة، تشمل الأتعاب والتكاليف العامة والمعاشات التقاعدية؛ (ب) ومبلغ قدره ٤٠٤ ٥٠٠ دولار لسفر رئيس المحكمة إلى المقر في نيويورك وإلى لاهاي وفي أفريقيا، وللسفر أعضاء دائرة الاستئناف والموظفين القانونيين إلى أروشا.

٣١ - ويعزى بصورة رئيسية الانخفاض الصافي البالغ ٣ ٢٥٩ ٩٠٠ دولار إلى نقصان الاحتياجات المتعلقة بأتعاب القضاة وتكاليفهم العامة بسبب انخفاض عدد القضاة من سبعة في بداية عام ٢٠١٤ إلى صفر في نهاية عام ٢٠١٥؛ وإلى انخفاض سفر القضاة؛ ويقابل ذلك جزئياً زيادة في الاعتمادات المخصصة للمعاشات التقاعدية فيما يتعلق بالقضاة المتقاعدين أو المتوفين بسبب ازدياد عدد القضاة المتقاعدين. وقد حُسبت الاعتمادات المخصصة للمرتبات والبدلات للقضاة على أساس أحكام وشروط الخدمة التي حددها الجمعية العامة وفق القرارين ٢٥٩/٦٣ و ٢٥٨/٦٥.

باء - مكتب المدعي العام

٣٢ - يتولى مكتب المدعي العام المسؤولية عن مقاضاة المشتبه في تحملهم القسط الأكبر من المسؤولية عن ارتكاب أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي في أراضي جمهورية رواندا في عام ١٩٩٤، بالإضافة إلى الروانديين الذين يشتهب في ارتكابهم مثل هذه الأعمال في أقاليم مجاورة في الفترة الواقعة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. ويشمل دور المدعي العام ومسؤولياته

التحقيق في الجرائم المبينة في المواد ٢ و ٣ و ٤ من النظام الأساسي، ومحاكمة مرتكبيها. وبالتالي، فإن المدعي العام يضطلع بمسؤولية جمع الأدلة التي تثبت ارتكاب تلك الجرائم وتعقب واعتقال الأشخاص الذين يُصدر بحقهم لوائح اتهام وعن عرض الاتهامات والأدلة المقدمة ضدهم أمام دوائر المحكمة.

٣٣ - وقد حقق المدعي العام عدة إنجازات هامة على الطريق نحو إغلاق ملف القضايا أثناء فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. ففي ١ تموز/يوليه ٢٠١٢، بدأ فرع أروشا لآلية تصريف الأعمال المتبقية أعماله. وفي إطار عملياته، تولى مكتب المدعي العام للآلية المسؤولية عن تعقب ثلاثة فارين من المقرر أن يحاكموا أمامه، وهم: فليسيان كابوغا وبروتاييس مبيرانا وأوغستين بيزيماننا. وقد مكن هذا التغيير في المهام من إغلاق مكتب المدعي العام في كيغالي. وأثناء فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، استكمل أيضاً المدعي العام الإجراءات عملاً بالمادة ٧١ مكرر المتعلقة بحفظ الأدلة في قضايا الفارين الثلاثة وقام بتسليم ملفاتهم، بما فيها لوائح الاتهام المحدثة، إلى الآلية لمقاضاتهم. وفي ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٣، أصدرت الدائرة الابتدائية حكمها في قضية أوغستين نغيرباتواري، وهي آخر قضية من المزمع أن تنظر فيها المحكمة. وبإصدار هذا الحكم وتسليم ملفات الفارين الثلاثة إلى الآلية، أُغلقت شعبة الادعاء.

٣٤ - وأثناء فترة السنتين، سمحت دائرة الإحالات للمدعي العام بأن يحيل عملاً بالمادة ١١ مكرر القضايا الثماني التالية إلى رواندا للمحاكمة، وهي: القضايا المرفوعة ضد كل من جان أوبنكيندي وشارل سيكوبابو، وفولجنس كاييشيما ولاديسلاس نتاغازوا، وألويس نديمباتي، وشارل ريانديكايو، وفينياس مونيروغاراما، وبرنار مونيغيشاري. وقد تمت هذه الإحالات بالإضافة إلى قضيتين هما القضية المرفوعة ضد لوران بوسياروتا والقضية المرفوعة ضد فنسلاس مونيشياكا، اللذين أُحيلوا في السابق إلى فرنسا للمحاكمة. وقد أصبحت الآن جميع أوامر الإحالة نهائية. وتبقي إحالة القضايا إلى الولايات الوطنية خطة العمل للإنجاز في المسار الصحيح، بل والأهم من ذلك أنها تكفل إخضاع المتهم في قضايا الإحالة هذه للمساءلة حتى بعد إغلاق المحكمة لأبوابها.

٣٥ - وقد أحرز أيضاً تقدم هام في مقاضاة دعاوى الاستئناف. ففي أثناء فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، تلقى مكتب المدعي العام الأحكام النهائية في خمس قضايا تشمل ثمانية طعون منفصلة هي: ألويس نتاباكوزي؛ وجان بابتيست جاتيبي؛ وإيلديفونس هاتيغيكيماننا؛ وغسبار كانيارو كيغا؛ وجوستان موغينزي وآخرون. وقبل نهاية عام ٢٠١٣، كان من المتوقع أن تصدر أحكام نهائية في قضيتين إضافيتين، تتألف من عشرة طعون منفصلة: قضية أوغستين نديديليماننا وآخرون. (قضية العسكريين الثانية) وقضية غريغوار نداهيमानا.

٣٦ - وفي إطار استراتيجية المحكمة لإنجاز كل أعمالها قبل الموعد النهائي المحدد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ومن أجل ضمان عملية انتقال سلسة إلى فرع الآلية في أروشا، سيتعهد مكتب المدعي العام بالقيام أثناء فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ بما يلي:

(أ) الفروغ من جميع قضايا الاستئناف المتبقية؛

(ب) إعداد الإقرارات المحدثّة الصادرة بموجب القاعدة ٦٨ في جميع القضايا المفتوحة والمغلقة؛

(ج) توثيق أفضل الممارسات للجوء إليها في محاكمات مقبلة؛

(د) إعداد المواد اللازمة للحفظ.

٣٧ - ويوجد حالياً ٢٣ قضية استئناف مفتوحة في انتظار البت في ست قضايا. وباستثناء قضية بوتاري، التي يتوقع إنجازها قبل آب/أغسطس ٢٠١٥، من المتوقع أن تنجز كل دعاوى الاستئناف المتبقية بحلول نهاية عام ٢٠١٤. وفي فترة ما بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، ستقدم أفرقة الاستئناف إحاطة وترافع في جميع دعاوى الاستئناف المعلقة وتجهز إقرارات مستكملة لمواد نافية للتهم لأفرقة الدفاع في كل القضايا المفتوحة والمغلقة. وستتطلب قضايا الاستئناف للأحكام النهائية في القضايا الأربع التالية التي تشمل ١٤ مستأنفاً عقد جلسة إحاطة ومناقشة معاً أثناء فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، وهي: بوتاري و كاريميرا وآخرون، ونيزيماننا، ونزابونماننا.

٣٨ - وسيساعد موظفو مكتب المدعي العام في توثيق الدروس المستفادة الهامة في التحقيق والمقاضاة في الجرائم الإنسانية الدولية حتى يمكن إطلاع السلطات الوطنية والدولية على أفضل هذه الممارسات. ومن ضمن المشاريع الأخرى، سينجز المكتب العمل بشأن أدلة أفضل الممارسات عن مواضيع تشمل مقاضاة الجرائم الدولية؛ والتحقيق في جرائم الاغتصاب وغيرها من جرائم العنف الجنسي ومحاكمة مرتكبيها؛ وتعقب الفارين واعتقالهم؛ وإحالة القضايا إلى دوائر الاختصاص الوطنية؛ والاحتجادات القضائية لدائرة الاستئناف؛ بالإضافة إلى وصف شامل للإبادة الجماعية ورد من خلال وقائع تم النظر فيها أثناء المحاكمة وصدور أحكام دائرة الاستئناف. وسيعد المكتب أيضاً تقرير إنجاز شاملاً ليقدمه إلى مجلس الأمن عند إغلاق المكتب رسمياً في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

٣٩ - وقبل إغلاق ملف القضية، سينجز المكتب إعداد سجلاته لكي تحفظها الآلية. وقد أنجزت عملية حفظ الملفات، التي تتطلب تنظيف ٥٦ قضية تمثل ٤١٤ متراً طويلاً من السجلات وإعادة وضع مستنداتها في علب خالية من الأحماض والقيام بمسحها ضوئياً.

ويجري الاضطلاع بعمل مماثل فيما يتعلق بـ ٢٢ قضية تنطوي على ٢٥٠ متراً طولياً من الوثائق ومن المقرر أن يبدأ هذا العمل فيما يتعلق بوثائق أخرى. وقد تمت رقمنة مجموعة التسجيلات الصوتية المكونة من ٦٨١ ٢ شريطاً بأكملها. غير أن عملية رقمنة أجهزة الفيديو لم تبدأ بعد. ويتواصل تحضير سجلات المحكمة الجاهزة للحفظ لتسليمها إلى الآلية، حيث أن وحدتها للمحفوظات تعتمد على قدرتها على تلقي هذه السجلات. وستسلم بقية السجلات القائمة إلى الآلية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ أو قبل ذلك التاريخ عندما تتوقف المحكمة عن طلبها لهذه السجلات باعتبارها سجلات مفتوحة.

الجدول ٦

أهداف فترة السنتين والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

هدف المحكمة: تنفيذ استراتيجية الإنجاز وضمان انتقال سلس إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية وفق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(أ) عدد المقبوض عليهم مقاييس الأداء ٢٠١٠-٢٠١١: ٢ تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: لا يوجد الهدف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: لا يوجد	(أ) إلقاء القبض على المتهمين الذين ما زالوا فارين مقاييس الأداء ٢٠١٠-٢٠١١: ٢ تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: لا يوجد الهدف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: لا يوجد
(ب) '١' عدد المحاكمات التي يجري التحضير لها مقاييس الأداء ٢٠١٠-٢٠١١: ٧ تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٥ الهدف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: لا يوجد	(ب) تسريع البت في القضايا مقاييس الأداء ٢٠١٠-٢٠١١: ٧ تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٥ الهدف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: لا يوجد
'٣' عدد المتهمين الذين تجري محاكمتهم مقاييس الأداء ٢٠١٠-٢٠١١: ١٢ تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ١ الهدف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: لا يوجد	

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

٣' العدد الإجمالي لشهود الإثبات

مقاييس الأداء

٢٠١٠-٢٠١١: ١٣٣

تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٧

الهدف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: لا يوجد

٤' العدد الإجمالي للمتهمين في القضايا التي انتهى

البت فيها (قبل إصدار الحكم)

مقاييس الأداء

٢٠١٠-٢٠١١: ١٠

تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ١

الهدف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: لا يوجد

(ج) عدد الإدانات (عندما صدرت الأحكام)

(ج) المحاكمة الناجحة للمتهمين

مقاييس الأداء

٢٠١٠-٢٠١١: ٢٢

تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٣

الهدف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: لا يوجد

(د) تيسير الانتهاء الناجح من النظر في دعاوى (د) عدد دعاوى الاستئناف للمتهمين التي أُغلقت

ملفاتها

الاستئناف

مقاييس الأداء

٢٠١٠-٢٠١١: ١٢

تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ١١

الهدف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٠

(هـ) إحالة الملفات إلى السلطات القضائية الوطنية (هـ) عدد الملفات التي أحيلت إلى مكتب المدعي العام

مقاييس الأداء

٢٥ : ٢٠١١-٢٠١٠

تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: لا يوجد

الهدف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: لا يوجد

(و) إحالة القضايا إلى السلطات القضائية الوطنية (و) عدد القضايا التي أحيلت إلى مكتب المدعي العام

استنادا إلى القاعدة ١١ مكرر

مقاييس الأداء

١ : ٢٠١١-٢٠١٠

تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٧

الهدف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: لا يوجد

العوامل الخارجية

٤٠ - من المتوقع أن يحقق المكتب أهدافه وإنجازاته المتوقعة على افتراض ما يلي: (أ) عدم إعاقة المحاكمات بسبب إصابة المتهمين بأمراض خطيرة؛ و (ب) أن يظل عامل دوران الموظفين في الحدود المقبولة.

النواتج

٤١ - خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، ستُنجز النواتج التالية:

(أ) حسم دعاوى استئناف لم يُبت فيها بعد ضد أحكام نهائية وما يتصل بها من إجراءات التقاضي في القضايا كاريميرا وآخرين ونيزيमानا ونزابونيماننا وبوتاري؛

(ب) تحديث واستمرار حفظ قواعد بيانات المعلومات في مكتب المدعي العام من أجل كفاءة استمرار حسن الأداء والأمن، والسماح بانتقال سلس لهذه البيانات الهامة إلى الآلية، بما في ذلك قاعدة البيانات ZyAlerts المنشأة بخصوص جميع ملفات القضايا المغلقة بغرض كفاءة انتقال سلس لجميع الالتزامات الجارية على صعيد الكشف إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية؛

المجموع	الموارد الخارجة عن الميزانية		التخفيض المقترح		٢٠١٣	الفرقة
	٢٠١٤	٢٠١٥	١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥	١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤		
-	٦	-	(٦)	(٤)	١٠	ف-١/٢
-	٢٥	-	(٢٥)	(٣٦)	٦١	المجموع الفرعي
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة						
-	٤	-	(٤)	(١٢)	١٦	الرتب الأخرى
-	٤	-	(٤)	(١٢)	١٦	المجموع الفرعي
فئات أخرى						
-	-	-	-	(١)	١	الخدمة الميدانية
-	-	-	-	(١)	١	المجموع الفرعي
-	٢٩	-	(٢٩)	(٤٩)	٧٨	المجموع

الجدول ٩

وظائف المساعدة المؤقتة العامة بدلا من الوظائف المؤقتة الملغاة خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

الفرقة	كانون الثاني/يناير - تموز/يوليه - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤		كانون الثاني/يناير - تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥	
	حزيران/يونيه ٢٠١٤	الأول/ديسمبر ٢٠١٤	أيلول/سبتمبر ٢٠١٥	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥
الفئة الفنية والفئات العليا				
-	-	١	-	و أ ع
-	-	١	-	مد-١
٢	-	١	-	ف-٥
٢٢	-	٤	-	ف-٣/٤
٣	-	٤	-	ف-١/٢
٢٧	-	١١	-	المجموع الفرعي
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة				
٤	-	٣	-	الرتب الأخرى
٤	-	٣	-	المجموع الفرعي
٣١	-	١٤	-	المجموع

٤٢ - ستغطي الموارد المخصصة لكل من الوظائف والاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين وقدرها على التوالي ٤٢٨ ٠٠٠ دولار و ٤٠٠ ٨٣٥ دولار، استمرار

٢٩ وظيفة مؤقتة مطلوبة لعام ٢٠١٤. ويعزى النقصان تحت بند الوظائف (٤٨٤ ٥٠٠) ٢٤ دولار) وبند الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين (٤٨٢ ٥٠٠ دولار) إلى إلغاء جميع الوظائف المؤقتة خلال فترة السنتين (٤٩ وظيفة في عام ٢٠١٤ و ٢٩ وظيفة في عام ٢٠١٥).

٤٣ - وستغطي الاحتياجات من غير الوظائف بمبلغ ٣١٦ ٩٠٠ دولار، والتي تعكس نقصانا قدره ٣٥٣٤ ٣٠٠ دولار، تكاليف المساعدة المؤقتة العامة وسفر المدعي العام والموظفين القانونيين. ويشمل الاعتماد تحت إطار المساعدة المؤقتة العامة أيضا توفير الاحتياجات اللازمة لتغطية مهام الوظائف الملغاة في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ والتي لا تزال مطلوبة خلال جزء من فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. ويُقترح تخفيض هذه الاحتياجات تدريجيا خلال فترة السنتين، كما يظهر في الجدول ٩.

٤٤ - ويعكس النقصان البالغ ٣٥٣٤ ٣٠٠ دولار في الاحتياجات من غير الوظائف انخفاضا في الاحتياجات تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى (١٥٤٨ ٣٠٠ دولار)، والاستشاريين والخبراء (١٣٠ ٢٠٠ دولار)، وسفر الموظفين (١٣٠٠ ٠٠٠ دولار)، ومصروفات التشغيل العامة (٥٥٥ ٨٠٠ دولار)، ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض نشاط المحاكمات في فترة السنتين ونقل الأنشطة إلى الآلية.

جيم - قلم المحكمة

٤٥ - عملا بالمادة ١٦ من النظام الأساسي للمحكمة، يتولى قلم المحكمة المسؤولية عن إدارة المحكمة وخدمتها. ويتألف قلم المحكمة من ثلاث وحدات تنظيمية رئيسية، هي المكتب المباشر لرئيس القلم، وشعبة الخدمات القضائية والقانونية، بما في ذلك مكتب دعم الاستئناف في لاهاي وشعبة خدمات الدعم الإداري. ورغم أن مراجع الحسابات والمحقق المقيمين مسؤولان مباشرة أمام مكتب خدمات الرقابة الداخلية، فإنهما مدرجان في بند قلم المحكمة لأغراض الميزانية.

٤٦ - وخلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، سيواصل قلم المحكمة دعم تنفيذ استراتيجية الإنجاز الخاصة بالمحكمة، الموجهة نحو التعجيل بإنجاز ما تبقى من قضايا الاستئناف. وسيشمل ذلك تقديم المساعدة إلى المتهمين المعوزين لتمكينهم من الحصول على التمثيل القانوني في قضاياهم أو الحفاظ عليه. ويضمن نظام المبالغ المقطوعة المنقح توفير موارد كافية للمتهمين بشأن تمثيلهم القانوني خلال محاكمتهم واستئنافاتهم، بما في ذلك خلال أكثر مراحل الإجراءات الجنائية حرجا. وسيركز قلم المحكمة أيضا على إتمام جميع الأنشطة القضائية، وإتمام إعداد سجلات المحكمة لحفظها وتسليمها إلى الآلية، والإبقاء على نظام فعال

للاتصالات الخارجية، ونقل الأشخاص الذي برئت ساحتهم والأشخاص الذين أفرج عنهم في تزانبا بعد قضاء مدة عقوبتهم. وسيركز أيضا على تسوية جميع المسائل الإدارية المعلقة ونقل الوظائف المتبقية إلى الآلية، بما في ذلك إدارة المحفوظات، ووظائف الدعم الإداري المستمرة.

٤٧ - وعلاوة على ذلك، سيواصل قلم المحكمة الاضطلاع بدور رئيسي في دعم عمليات فرع أروشا التابع للآلية خلال الفترة التي ستتعايش فيها المؤسسات في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

٤٨ - ولقد تحسّن تعاون الجهات المعنية الرئيسية مثل الحكومات والكيانات غير الحكومية مع المحكمة وما تقدمه لها من دعم سياسي، كما أن الجهود المبذولة بانتظام لتحسين صورة المحكمة وإبراز حضورها من خلال النشر الفعال للمعلومات العامة آتت أكلها، فزادت تغطية أخبار المحكمة في وسائل الإعلام، وازداد عدد الزيارات المنظمة إلى مقر المحكمة من أجل الإحاطة والاطلاع، وتحسّن فهم إنجازات المحكمة والتحديات التي تواجهها. وستواصل المحكمة تشجيع كبار الشخصيات، والمسؤولين الحكوميين، وغيرهم من أصحاب المصلحة، على القيام بزيارات متكررة إلى المحكمة، بمن فيهم "أصدقاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا"، وإطلاعهم إطلاعا كاملا على عمل المحكمة كجزء من استراتيجية الإنجاز. وقد تمثل أحد الأهداف الرئيسية للمحكمة في مجال الاتصالات في تعزيز المصالحة الوطنية وإعادة السلام إلى منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا. وما زالت مراكز المعلومات والتوثيق التابعة للمحكمة المنتشرة في أنحاء رواندا هي المبادرة الرائدة لبرامج التوعية التي تقيمها المحكمة في رواندا. وما زال المركز الرئيسي في كيغالي، مركز أوموسانزو، يتولى الإشراف على المواد الإعلامية للمحكمة وعلى توزيعها على المراكز الإقليمية المذكورة كجزء من تراث المحكمة. واستمر مركز المعلومات وبرنامج التوعية التابع للمحكمة في تقديم مجموعة من الفرص التي تمكن أفراد الشعب من تكوين فهم أفضل لعمل المحكمة من خلال الإحاطات وعرض الأفلام في المدارس ومؤسسات التعليم العالي والسجون والبلديات والمناطق الرئيسية التي جاء منها المتهمون والمحكوم عليهم. وتستخدم مرافق مركز المعلومات استخداما كاملا من قِبَل أفراد الشعب الرواندي، خصوصا الطلاب والباحثون الراغبون في الحصول على معلومات مباشرة عن المحكمة.

٤٩ - وخلال فترة السنتين الحالية، يستقبل مركز المعلومات في كيغالي حوالي مائة زائر يوميا، من بينهم طلاب وصحفيون وموظفون وقضاة ومحامون، علاوة على المواطنين العاديين من مشارب الحياة المختلفة. ويُنتظر أن يستمر هذا الاتجاه خلال فترة السنتين

٢٠١٤-٢٠١٥. وستواصل المحكمة إدارة عمليات مركز المعلومات حتى نهاية عام ٢٠١٤، حينما سيسلم المركز إلى السلطات الرواندية.

٥٠ - واستمر التعاون بين مكتب رئيس قلم المحكمة والدول الأعضاء من أجل إيجاد بلد مضيف للأشخاص السبعة الذين بُرئت ساحتهم والأشخاص الثلاثة الذي قضوا مدة عقوبتهم ولا يزالون في أروشا.

٥١ - ولا يزال المكتب المباشر للمسجل يقدم خدمات دعم قضائي متواصلة وفعالة إلى الدوائر، ومكتب المدعي العام، ويجري استعراضاً مستمراً للإصلاحات القائمة ويضطلع بعملية استشارية منتظمة مع القضاة والمدعي العام.

٥٢ - وستواصل شعبة الخدمات القضائية والقانونية القيام بما يلي: (أ) تقديم مساعدة قضائية مباشرة للدائرتين الابتدائيتين ودائرة الاستئناف من قبيل إجراء البحوث القانونية وصياغة النصوص، وغير ذلك من أشكال الدعم القضائي؛ وإعداد الجدول الزمني القضائي؛ وصيانة قاعات المحكمة وإعداد الجداول الزمنية لاستخدامها؛ واستنساخ سجلات الإجراءات القضائية، والمحاضر، والعرائض، والأوامر، والقرارات، والأحكام، والعقوبات، وحفظها وتسجيلها؛ و (ب) الاضطلاع بمهام أخرى ذات صلة بالمحكمة، بما في ذلك توفير مرافق الاحتجاز وصيانتها؛ وإعداد قائمة بأسماء محامي الدفاع والحفاظ عليها؛ وحفظ نظام لتحديد أتعاب محامي الدفاع؛ وتوفير خدمات الترجمة الشفوية والتحريرية؛ وتقديم المساعدة لشهود الادعاء والدفاع الذين يدلون بشهادتهم أمام المحكمة.

٥٣ - وتدعم شعبة خدمات الدعم الإداري الأجهزة الثلاثة التابعة للمحكمة بالدعم الإداري، وإدارة أماكن العمل والموارد البشرية وجوانب الميزانية والجوانب المالية. وتوفر الشعبة أيضاً الدعم لمجالات تكنولوجيات المعلومات، والخدمات الطبية، والشراء، والسفر والنقل، ومراقبة الممتلكات وإدارتها، وتوفير الأمن والسلامة لموظفي المحكمة وممتلكاتها. وتواصل الشعبة تنفيذ برامج الدعم الوظيفي، لمساعدة الموظفين في التغلب على المخاوف التي نجمت عن قرب موعد استراتيجية الإنجاز. واتخذت المحكمة، بدعم من الأمانة العامة للأمم المتحدة، عدداً من التدابير غير النقدية الرامية إلى استبقاء الموظفين إلى حين الاستغناء عن خدماتهم وتحقيق الأهداف التي وضعتها المحكمة. وإضافة إلى دعم المحكمة، ستواصل الشعبة دعم عمليات آليات تصريف الأعمال المتبقية. ومن المتوقع أن تُشكّل إدارة عمليات انتهاء خدمة الموظفين؛ وسداد استحقاقات الموظفين واستحقاقات نهاية الخدمة في حينها؛ ودعم انتقال الموظفين إلى فرص مهنية أخرى؛ والتصرف في الأصول التي لا تحتاجها الآلية، التحديات الرئيسية التي ستواجهها الشعبة في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. ولذا، ففي حين

أن الاحتياجات من الموارد ستخفض في جميع المجالات، فإنه لن يحدث سوى انخفاض محدود في المجالات المتعلقة بمراقبة الأصول، والتصرف في المباني وتفكيكها وإصلاحها قبل تسليمها إلى المالك، وتوفير الأمن الداخلي وأمن محيط أماكن العمل للأفراد والممتلكات.

الجدول ١٠

أهداف فترة السنتين والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

هدف المحكمة: كفاءة تنفيذ أنشطة الدعم القانوني والإداري التي تضطلع بها المحكمة امتثالاً لأنظمة الأمم المتحدة وقواعدها وبهدف دعم استراتيجية الإنجاز للمحكمة

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(أ) عدد مذكرات التفاهم الجديدة المبرمة مع الدول الأعضاء	(أ) تعزيز تعاون الدول الأعضاء على إنفاذ الأحكام
مقاييس الأداء	
الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ١	
تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: لا يوجد	
الهدف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: لا يوجد	
(ب) عدد الاستفسارات المتعلقة بعمل المحكمة	(ب) زيادة وعي الجمهور بعمل المحكمة
مقاييس الأداء	
الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٧ ٠٠٠	
تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٥ ٠٠٠	
الهدف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٦ ٠٠٠	
(ج) توزيع الوثائق القضائية في غضون ٢٤ ساعة	(ج) تنفيذ الإجراءات في الوقت المناسب
مقاييس الأداء	
الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٢٤ ساعة	
تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٢٤ ساعة	
الهدف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٢٤ ساعة	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(د) '١' استلام جميع السجلات القضائية المودعة لدى قلم المحكمة واستنساخها ورقمنتها وتوزيعها في غضون ٢٤ ساعة	(د) تحسين توزيع السجلات القضائية على الأطراف المعنية وتوزيعها بشكل غير مباشر على الجمهور عبر الإنترنت
مقاييس الأداء	
الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٢٤ ساعة	
تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٢٤ ساعة	
الهدف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٢٤ ساعة	
'٢' إتاحة جميع السجلات القضائية في الموقع الشبكي للمحكمة في غضون ٢٤ ساعة	
مقاييس الأداء	
الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٢٤ ساعة	
تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٢٤ ساعة	
الهدف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٢٤ ساعة	
موعد نهائي أقصاه خمسة أيام لإصدار القرارات والأوامر بعد المداولات الأولية لمسودتها الأولى	(هـ) تقصير المدة التي يستغرقها إصدار القرارات والأوامر بعد انتهاء المرافعات
مقاييس الأداء	
الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٥ أيام	
تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٥ أيام	
الهدف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٥ أيام	
(و) النسبة المئوية للقضايا التي يقع المبلغ الذي يُصرف عليها ضمن الحدود القصوى المتفق عليها	(و) إصلاح نظام المعونة القانونية
مقاييس الأداء	
الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ١٠٠ في المائة	
تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ١٠٠ في المائة	
الهدف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٠٠ في المائة	

العوامل الخارجية

٥٤ - يُتوقع أن يحقق قلم المحكمة أهدافه وإنجازاته المتوقعة، على افتراض ألا يحدث أي تأخير في الإجراءات لأسباب خارجية عن سيطرة المحكمة، بما في ذلك مرض المتهم، أو وفاة محامي الدفاع الرئيسي، أو الكشف غير المتوقع عن مواد، أو طلبات استبدال محامي الدفاع، أو إعادة النظر في القضايا التي سبق النظر فيها، أو مدى توافر الشهود لتوثيق البيانات والإدلاء بشهادتهم.

النواتج

٥٥ - خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، ستُنجز النواتج التالية:

- (أ) ورقات وتوجيهات ومبادئ توجيهية وتعليمات متعلقة بالسياسات الإدارية؛ وتقارير سنوية/كل سنتين وتقارير دورية؛ وتعليمات/مقترحات الميزانية وتقديرات التكاليف؛ ونشرات صحفية وخطب وبيانات وإحاطات إعلامية ومحاضر اجتماعات؛ وتقديم خدمات الدعم القضائي إلى الدوائر ومكتب المدعي العام؛
- (ب) محاضر الجلسات القضائية، والعرائض، والأوامر والقرارات والأحكام ومدد أحكام السجن؛ وتقديم المساعدة إلى شهود الادعاء والدفاع الذين يدلون بشهادتهم أمام المحكمة؛ وورقات بحثية وجداول زمنية قضائية وجداول مواعيد استخدام قاعات المحكمة؛ وغير ذلك من السجلات القضائية؛
- (ج) نقل الأشخاص الذين ثبتت براءتهم وكذلك الذين أدينوا وأمضوا مدة سجنهم في مرفق الأمم المتحدة للاحتجاز، بالتعاون مع مكتب الشؤون القانونية؛
- (د) المبادئ التوجيهية وسجلات نظام دفع مبالغ مقطوعة لمحامي الدفاع؛
- (هـ) نشرات وكراسات وملصقات؛
- (و) سجلات الزيارات التي يقوم بها المسؤولون والوفود من الدول الأعضاء والمؤسسات وسائر أصحاب المصلحة المعنيين بمعرفة المزيد عن عمل المحكمة؛
- (ز) مختلف السجلات الإدارية والتقارير والوثائق المتصلة بإدارة الموارد البشرية، وإدارة الشؤون المالية والميزانية، وإدارة الأصول واللوجستيات، وخدمات إدارة المباني، والخدمات الصحية، وخدمات المعلومات والتكنولوجيا، والسجلات والمحفوظات، وخدمات اللغات، وخدمات الأمن والسلامة؛

(ح) تعديل السياسات والمبادئ التوجيهية الداخلية المتعلقة بالموارد البشرية والشؤون المالية لتلائم احتياجات تخفيض حجم المحكمة.

الجدول ١١
الاحتياجات من الموارد

الوظائف	الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)			الفئة
	٢٠١٥-٢٠١٤	٢٠١٣-٢٠١٢	٢٠١٣-٢٠١٢ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	
				الميزانية المقررة
	٩٥	٣٣٨	٣٥٩٦٧,٥	الوظائف
	-	-	٢٣٥٤٤,٦	الموارد غير المتعلقة بالوظائف
	-	-	٤٦٠١,٦	الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
	٩٥	٣٣٨	٦٤١١٣,٧	المجموع الفرعي
	-	-	٣٣٠,٠	الموارد الخارجة عن الميزانية
	٩٥	٣٣٨	٦٤٤٤٣,٧	المجموع

الجدول ١٢
الاحتياجات من الوظائف المؤقتة

المجموع	الموارد الخارجة عن الميزانية		التخفيض المقترح		٢٠١٣	الفئة
	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٢	٢٠١٤		
						الفئة الفنية والفئات العليا
	١	١	-	-	-	أع م
	١	١	-	-	(١)	مد-١
	٢	٧	-	-	(٥)	ف-٥
	١١	٦١	-	-	(٥٠)	ف-٣/٤
	١	١٥	-	-	(١٤)	ف-١/٢
	١٦	٨٥	-	-	(٦٩)	المجموع الفرعي
						فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة
	-	٢	-	-	(٢)	الرتبة الرئيسية

الفئة	٢٠١٣	التخفيض المقترح		الموارد الخارجة عن الميزانية		المجموع	
		١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤	١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥	٢٠١٢ -	٢٠١٤ -	٢٠١٤	٢٠١٥
الرتب الأخرى	٦٨	(١٣)	(٤٤)	-	-	٥٥	١١
المجموع الفرعي	٧٤	(١٧)	(٤٦)	-	-	٥٧	١١
فئات أخرى							
خدمات الأمن	٣٨	(٨)	(١٥)	-	-	٣٠	١٥
الرتبة المحلية	١١٢	(١٥)	(٥٢)	-	-	٩٧	٤٥
الخدمة الميدانية	١٠	(٢)	-	-	-	٨	٨
المجموع الفرعي	١٦٠	(٢٥)	(٦٧)	-	-	١٣٥	٦٨
المجموع	٣٣٨	(٦١)	(١٨٢)	-	-	٢٧٧	٩٥

الجدول ١٣

وظائف المساعدة المؤقتة العامة بدلا من الوظائف المؤقتة الملغاة خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

الفئة	كانون الثاني/يناير - حزيران/يونيه ٢٠١٤	تموز/يوليه - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	كانون الثاني/يناير - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥	تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥
الفئة الفنية والفئات العليا				
ف-٥	-	-	٤	-
ف-٤/٣	٤	-	٢٦	-
ف-٢/١	٦	-	١٢	-
المجموع الفرعي	١٠	-	٤٢	-
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة				
الرتبة الرئيسية	-	-	٢	-
الرتب الأخرى	١	-	٢٦	-
المجموع الفرعي	١	-	٢٨	-
فئات أخرى				
خدمات الأمن	-	-	٥	-
الرتبة المحلية	-	-	٢٨	-
المجموع الفرعي	-	-	٣٣	-
المجموع	١١	-	١٠٣	-

٥٦ - ستغطي الموارد المخصصة لكل من الوظائف والاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين وقدرها على التوالي ٥٠٠ ٩٦٧ ٣٥ دولار و ٦٠٠ ٦٠١ ٤ دولار، استمرار ٢٧٧ في عام ٢٠١٤ و ٩٥ وظيفة مؤقتة في عام ٢٠١٥. ويعزى النقصان تحت بند الوظائف (٦٠٠ ٢٣٨ ٤٤ دولار) وبند الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين (٧٠٠ ٨٦٩ ٣ دولار) إلى إلغاء ٢٤٣ وظيفة مؤقتة خلال فترة السنتين (٦١ وظيفة في عام ٢٠١٤ و ١٨٢ في عام ٢٠١٥).

٥٧ - وستغطي الاحتياجات من غير الوظائف بمبلغ ٦٠٠ ٥٤٤ ٢٣ دولار، والتي تعكس نقصاناً قدره ٢٠٠ ٥٥١ ١١ دولار، تكاليف المساعدة المؤقتة العامة، والخبراء الاستشاريين، وسفر الموظفين، والخدمات التعاقدية، ومصاريف التشغيل العامة، والضيافة، واللوازم والمواد، والأثاث والمعدات، وتحسين المباني، والمنح والمساهمات. ويشمل الاعتماد تحت إطار المساعدة المؤقتة العامة أيضاً توفير الاحتياجات اللازمة لتغطية مهام الوظائف الملغاة في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ والتي لا تزال مطلوبة خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. ويقترح تخفيض هذه الاحتياجات تدريجياً خلال فترة السنتين، كما يظهر في الجدول ١٣.

٥٨ - ويعكس النقصان البالغ ٢٠٠ ٥٥١ ١١ دولار في الاحتياجات من غير الوظائف انخفاضاً في الاحتياجات تحت بند سفر الموظفين (٥٠٠ ٩٣٤ دولار)، والخدمات التعاقدية (٨٠٠ ٨١٣ ٧ دولار)، ومصروفات التشغيل العامة (١٠٠ ١٧٢ ٢ دولار)، واللوازم والمواد (٢٠٠ ٢٢١ ١ دولار)، والأثاث والمعدات (٣٠٠ ٥٤٠ دولار)، وتحسين المباني (١٠٠ ٣٧١ دولار)، والمنح والمساهمات (٠٠٠ ١٥٠ دولار)، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض أعداد الموظفين ونشاط المحاكمات في فترة السنتين ونقل الأنشطة إلى الآلية. وهذا يقابله جزئياً زيادات تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى (٠٠٠ ٤٥٢ ١ دولار) تعزى إلى الاحتياجات الإضافية من المساعدة المؤقتة العامة خلال فترة السنتين، وتحت بند الاستشاريين (٨٠٠ ١٩٩ دولار) تعزى إلى الحاجة إلى تغطية تكاليف مختزلي محاضر جلسات المحكمة الذين أُلغيت وظائفهم.

دال - إدارة السجلات والمحفوظات

٥٩ - منذ عام ٢٠٠٨، وافقت الجمعية العامة على موارد لضمان الاحتفاظ بالسجلات ذات القيمة طويلة الأجل أو الدائمة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا بوصفها سجلاً كاملاً وممتلاً لما هو مقرر، للأنشطة الفريدة من نوعها التي تقوم بها المحكمة، ولبتاح لجميع أصحاب المصلحة والمستخدمين الاطلاع عليها في المستقبل. وخلال فترات السنتين الثلاث الماضية، قامت المحكمة بأنشطة تتعلق بإعداد سجلات ومحفوظات المحكمة لنقلها إلى الآلية، وهي

المؤسسة التي ستضطلع بالمسؤولية عن استمرار إدارتها بعد انتهاء ولاية المحكمة. وعلاوة على ذلك، أنشأت المحكمة نسخاً رقمية ذات جودة تكفل المحافظة على التسجيلات السمعية والبصرية لجلسات المحاكمة، وشرعت في عملية إعداد إصدارات متاحة للجمهور من التسجيلات السمعية والبصرية لجلسات المحاكمة الأكثر احتمالاً أن يهتم بها عموم الناس.

٦٠ - وتتلخص أهداف مشروع إدارة المحفوظات والسجلات للمحكمة في ما يلي:

(أ) وضع سياسات الاطلاع على السجلات الموضوعية للمحكمة وتصنيفها والاحتفاظ بها، وضمان الحفاظ على المواد التي تقرر الاحتفاظ بها لأجل طويل أو بصورة دائمة؛

(ب) كفالة حفظ جميع السجلات القضائية للمحكمة، بما فيها جميع الأدلة المستندية والمواد البحثية لمكتب المدعي العام، وذلك للأغراض القضائية والتاريخية والبحثية، والسماح بالاطلاع على جميع السجلات العامة للأغراض البحثية والتعليمية؛

(ج) كفالة الحفظ الكامل لجميع السجلات الإدارية ذات القيمة الطويلة الأمد من أجل حفظها بصورة دائمة؛

(د) ضمان التصرف في السجلات الإدارية لجميع أقسام قلم المحكمة وفقاً للجدول الزمنية للإبقاء على كل منها.

٦١ - وأحرزت المحكمة تقدماً كبيراً فيما يتعلق بإعداد السجلات للحفظ وتسليمها لاحقاً إلى الآلية، بما في ذلك تطبيق إجراءات تهدف إلى ضمان الحفاظ عليها وسهولة الاطلاع عليها. والهدف الأساسي من الأنشطة المتصلة بإعداد سجلات المحكمة لنقلها إلى الآلية هو التصرف في جميع سجلات المحكمة على النحو المناسب والممثل لما هو مقرر، بحلول موعد الانتهاء من ولايتها، أو قبله، بما في ذلك ما يلي:

(أ) الإعداد لنقل جميع السجلات التي يجب الإبقاء عليها إلى ما بعد الانتهاء من ولاية المحكمة إلى الآلية، وفقاً للإجراءات المقررة؛

(ب) الإتلاف الآمن والموثق للسجلات التي ستكون قد تجاوزت فترات الإبقاء المقررة لها بحلول موعد انتهاء ولاية المحكمة.

٦٢ - في الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١١، شملت ميزانية مشروع المحفوظات اعتمادات لرقمنة وتنقيح التسجيلات السمعية والبصرية لجلسات المحاكمة، وفرز سجلات مكتب المدعي العام وترتيبها ومسحها ضوئياً وإعادة تخزينها. وتم توسيع نطاق المشروع في

فترة عامي ٢٠١٢-٢٠١٣ ليشمل موارد للتصرف في جميع سجلات المحكمة التي لم يسبق تخصيص اعتمادات لها، بما في ذلك السجلات الورقية غير القضائية لقلم المحكمة.

٦٣ - وتتمثل الإنجازات التي تحققت حتى الآن في إطار مشروع المحفوظات والفريق العامل في ما يلي:

(أ) وضع جدول زمني للاحتفاظ بالسجلات، يحدد سياسات الاحتفاظ بجميع السجلات التي تم إنشاؤها أو تلقيها نتيجة لعمل المحكمة؛

(ب) بالتعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وضع نشرة للأمين العام تحدد السياسات الأمنية وسياسات الاطلاع على سجلات المحكمتين والآلية. وتحديد السجلات الفنية والإدارية ذات القيمة الطويلة الأجل أو الدائمة، والمقرر نقلها إلى الآلية؛

(ج) تنفيذ عملية التصرف في السجلات الفنية والإدارية للمحكمة، بما في ذلك تجهيز وإعادة تخزين أكثر من ١ ٢٠٠ متر طولي من السجلات ذات القيمة طويلة الأجل أو الدائمة والتي ستقل إلى عهدة الآلية؛

(د) إعداد ملفات رقمية ذات جودة تكفل المحافظة على جميع أصول التسجيلات السمعية والبصرية لإجراءات المحاكمة التي اضطلعت بها المحكمة (وتبلغ مدتها أكثر من ٣٦ ٠٠٠ ساعة)؛

(هـ) إعداد إصدارات منقحة من التسجيلات السمعية والبصرية لأكثر من ٣ ٠٠٠ ساعة من جلسات المحاكمات؛

(و) التحقق من النسخ المطبوعة بمقارنتها بالسجلات الرقمية المناظرة لها، وإعادة تخزين ٦٠ في المائة من مجموع السجلات القضائية الأصلية؛

(ز) تجهيز وإعادة تخزين ٦٠ في المائة من مجموع سجلات مكتب المدعي العام؛

(ح) تحديد السجلات الفنية والإدارية الأخرى ذات القيمة الطويلة الأجل أو الدائمة، المقرر نقلها إلى الآلية، وتنفيذ عملية التصرف في السجلات الفنية والإدارية الأخرى للمحكمة.

٦٤ - ومن المتوقع، بحلول نهاية عام ٢٠١٣، أن يكون قد تم نقل ما يقرب من ٢ ٠٠٠ متر طولي من السجلات إلى عهدة الآلية، وأن يكون قد تم إعداد الإصدارات المنقحة من التسجيلات السمعية والبصرية لـ ٦ ٠٠٠ ساعة من إجراءات المحاكمة.

٦٥ - وتشمل نواتج مشروع المحفوظات لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ ما يلي:

(أ) التدمير المعتمد والأمين لجميع السجلات الرسمية وغير السجلات التي تجاوزت فترة الاحتفاظ المقررة لها؛

(ب) إعداد ٢ ٤٠٠ متر طولي من السجلات الأخرى ذات القيمة الطويلة الأجل أو الدائمة، وفقا للإجراءات المقررة، لتسليمها إلى الآلية؛

(ج) وضع وتنفيذ استراتيجية لضمان تسليم جميع السجلات امتثالا لما هو مقرر، في شكل رقمي إلى عهدة الآلية؛

(د) تنقيح ١٠ ٠٠٠ ساعة من التسجيلات السمعية والبصرية لجلسات المحاكمات التي تقرر أنها تتسم بأعلى قيمة من حيث الطلب الخارجي المتوقع للاطلاع عليها.

٦٦ - وتشمل المخاطر التي يمكن أن تؤثر على إنجاز نقل المحفوظات إلى الآلية تناقص عدد الموظفين. ومع الإغلاق الوشيك للمحكمة، فقد تشهد تناقصا مرتفعا في عدد الموظفين الرئيسيين الذين يعتبرون بالغي الأهمية لإنجاز الأعمال المتبقية من مشروع المحفوظات. ويمكن أن يؤثر هذا سلبا على الإنجازات وأن يؤخر النقل. ويعد استبدال الموظفين من خلال التوظيف ممارسة تستغرق وقتا طويلا، وقد لا ينضم موظفون جدد إلى المحكمة قرب نهاية ولايتها.

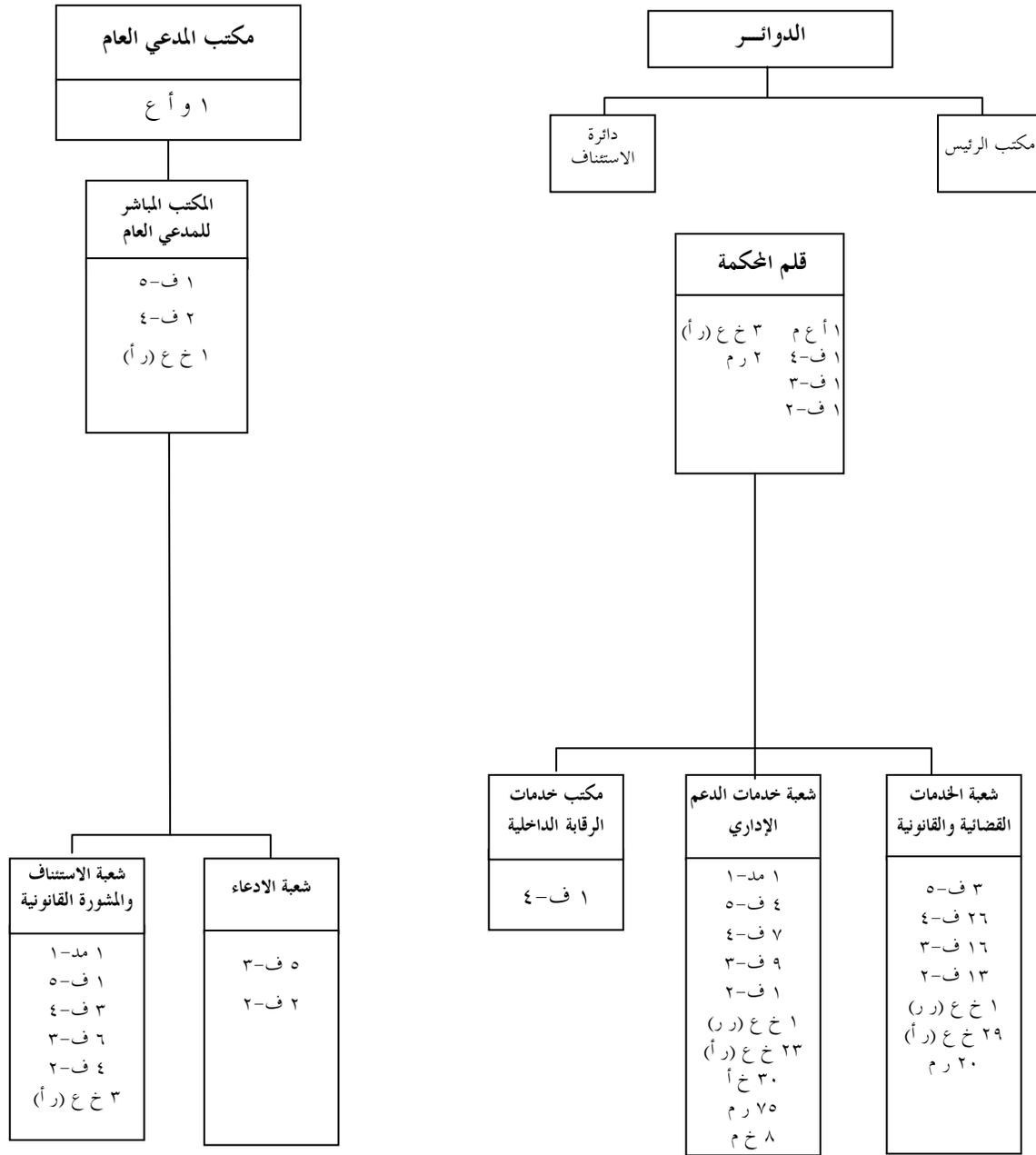
٦٧ - ومن المتوقع أن يبقى ما يقرب من ٢٠٠ متر طولي من السجلات ذات القيمة الطويلة الأجل أو الدائمة قيد الاستخدام الفعال من قبل المحكمة لحين إنجاز الأنشطة القضائية النهائية في الربع الثالث من عام ٢٠١٥، ولا يمكن تحويلها إلى الآلية حتى يكتمل هذا العمل. وبناء على ذلك، سوف تستمر بعض أنشطة التصرف في السجلات في عام ٢٠١٥. ومع ذلك، فمن المتوقع أن تكتمل غالبية أنشطة التصرف في السجلات بحلول نهاية عام ٢٠١٤.

الجدول ١٤
الاحتياجات من الموارد

الموارد (بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)		الموظائف		الفئة
الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (قبل إعادة تقدير التكاليف)		٢٠١٣-٢٠١٢	٢٠١٤-٢٠١٥	
الميزانية المقررة				
الموارد غير المتعلقة بالموظائف				
	١٤ ٢٨٨,٢	-	٧ ٠١٤,٧	-
الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين				
	١ ٢٥١,٥	-	٦٣٤,٨	-
	١٥ ٥٣٩,٧	-	٧ ٦٤٩,٥	-
المجموع				

٦٨ - وفي حين سيتم تنفيذ جزء كبير من مشروع المحفوظات في فترة السنتين الحالية، فخلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، تُقترح موارد تبلغ ٧ ٦٤٩ ٥٠٠ دولار لمواصلة تنقيح المواد السمعية والبصرية وحفظ سجلات مكتب المدعي العام وشعبة الخدمات القضائية والقانونية، فضلا عن رقمنة وحفظ السجلات الإدارية لشعبة خدمات الدعم الإداري بقلم المحكمة. ومن شأن هذه الاحتياجات توفير المساعدة المؤقتة العامة المتعلقة بالموظفين المؤقتين اللازمين من أجل مواصلة تنقيح المواد السمعية والبصرية، ولتقييم السجلات الورقية للمحكمة، ولتطبيق تدابير تحسينات الحفظ والوصول للسجلات التي يتقرر أنها ذات قيمة على المدى الطويل. وتستند الاحتياجات على ٤ موظفين من الفئة الفنية والفئات العليا (اثنان برتبة ف-٣ واثنان برتبة ف-٢)، و ٤٠ موظفا من فئة الخدمة الميدانية، و ٢٥ موظفا من مستوى الرتبة المحلية، وتشمل أيضا أموالا للوازم والمواد.

الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤



المختصرات: خ ع (رر) = فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)؛ خ ع (رأ) = فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ خ أ = خدمات أمن؛ ر م = رتبة محلية؛ خ م = خدمات ميدانية؛ وأ ع = وكيل أمين عام؛ ف = الفئة الفنية.

المرفق الثاني

موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات المهمة الصادرة عن هيئات الرقابة

وصف موجز للتوصية

الإجراءات المتخذة أو التي ستخذ لتنفيذ التوصية

تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/67/5/Add.11)

وضعت الأمانة العامة خطة العمل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وهي تتوقع إغلاق المحكمة ونقل الأصول والخصوم المتبقية إلى الآلية وتخطط لذلك. وتقر المحكمة بضرورة الاستعداد الكامل لتنفيذ المعايير وفقا للإرشادات والتوجيهات التي تتلقاها من فريق مشروع المعايير الذي يوجد مقره في نيويورك. وتحقيقا لهذه الغاية، يجري استعراض قائمة المهام وتقرير وضع الأنشطة وتحديثها على أساس شهري للتأكد من أن المحكمة سوف تكون في وضع يمكنها من إصدار بيانات تمثل للمعايير المحاسبية الدولية لعام ٢٠١٤.

تواصل المحكمة تقديم الدعم إلى الآلية في عملية التوظيف، بما في ذلك عن طريق تسهيل عمليات النقل الأفقي من خلال الإجراءات المعتمدة. ومنذ إنشاء الآلية في تموز/يوليه ٢٠١٢، تم تعيين عدد كبير من الموظفين للعمل في فرع الآلية في أروشا، استجابة للطلبات المقدمة من إدارتها.

وتواصل المحكمة وضع وصقل خطط عملها لتوجيه إغلاقها على نحو منظم. ومع ذلك، فإن التغييرات الأخيرة في التقويم القضائي، ولا سيما فيما يتعلق بإصدار الحكم في قضية بوتاري التي تنظر فيها دائرة الاستئناف، تتطلب عددا كبيرا من التغييرات في الجدول الزمني المقرر للأنشطة التي يتعين أن تنعكس في خطط لكل قسم من أجل توحيدها على مستوى المحكمة.

يوصي المجلس بأن تعجل المحكمة بالتحضيرات التي تقوم بها، وأن تحدد مسبقا ما يلزمها من احتياجات لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وأن تنسق مع فريق المقرر المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من أجل الإعداد على نحو أفضل لتنفيذ تلك المعايير (الفقرة ٢٠).

وافقت المحكمة على توصية المجلس القاضية بمواصلة العمل عن كثب مع رئيس قلم الآلية لبذل كل جهد ممكن من أجل التعجيل بعملية النقل الوظيفي الأفقي والاستعداد من خلال الإجراءات المعتمدة لذلك (الفقرة ٢٥).

ويوصي المجلس بأن تضع المحكمة خطة عمل لتسترشد بها في العملية المفضية إلى إغلاقها على نحو منظم، على أن تشمل على سبيل المثال لا الحصر المسائل التي يتعين تناولها ومراحل الإنجاز والمخاطر والمكاسب المتعلقة بالإغلاق (الفقرة ٢٩).

وصف موجز للتوصية

الإجراءات المتخذة أو التي ستُتخذ لتنفيذ التوصية

وقد عولجت جميع أحكام توصية المجلس في الرسالة المؤرخة ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٢ الموجهة من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى رئيس مجلس الأمن (S/2012/349).

اتخذت المحكمة تدابير إضافية لمراقبة نفقاتها على أساس البيانات الموحدة الموجودة في نظام صن (SUN) في أروشا ونظام المعلومات الإدارية المتكامل في نيويورك.

وتجرى استعراضات دورية للنفقات لرصد تنفيذ خطة التدريب. وتُعقد اجتماعات ربع سنوية مع مديري البرنامج لرصد خطة التدريب وتعديلها، حسب المقتضى.

أحاط قسم الشؤون المالية علماً بهذه التوصية، وهو يتتبع بعناية الإبلاغ عن المبالغ المستردة من فترات السنتين السابقتين لضمان تسجيلها على النحو المناسب بوصفها إيرادات متنوعة.

جرى تنفيذ التوصية بالكامل.

وقد وافقت المحكمة على توصية المجلس القاضية بما يلي: (أ) أن تُذكر بوضوح بارامترات البيانات المتعلقة بالقضايا، وأن يُحدد عدد القضايا المستبعدة من التحليل الوارد في تقارير استراتيجية الإنجاز مع إيراد تبرير واضح لاستبعادها؛ (ب) أن يصوب الخطأ في عدد الأيام المنقضية منذ إحالة المتهمين وحتى صدور حكم المرحلة الابتدائية في تقرير المحكمة المقبل (الفقرة ٣٤).

وافقت المحكمة على توصية المجلس بأن تراجع صياغتها للميزانية ونظامها لإدارة الإنفاق لضمان تقليص التجاوز في النفقات إلى أقصى حد ممكن والحصول سلفاً على موافقة المقرر على إعادة توزيع الموارد (الفقرة ٣٧).

وافقت المحكمة على توصية المجلس بأن تضع ميزانيات أكثر واقعية للتدريب، وأن تضمن إدارة ورصداً أكثر فعالية لأنشطة التدريب (الفقرة ٣٩).

وافقت المحكمة على توصية المجلس بضرورة الامتثال لأحكام النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، القاضية بقيد المبالغ المستردة من فترات سنتين سابقة على نحو صحيح كإيرادات متنوعة (الفقرة ٤٣).

وافقت المحكمة على توصية المجلس القاضية بما يلي:

(أ) أن يُستكمل الاتفاق المبرم بين المحكمة ووكالة السفر ويوقع في الوقت المقرر لذلك، وأن يُرسى نظامٌ للتتبع بغرض رصد دقة وسلامة المبالغ المستردة من الوكالة؛ (ب) أن توضع مبادئ توجيهية أو إجراءات عمل موحدة لتعزيز انتظام إدارة شؤون السفر (الفقرة ٤٨).

وصف موجز للتوصية

الإجراءات المتخذة أو التي ستتخذ لتنفيذ التوصية

وافقت المحكمة على توصية المجلس القاضية بأن تعجل المحكمة بأعمال إدارة المحفوظات لضمان النقل المنظم إلى الآلية. (الفقرة ٥٢).

تتعلق هذه التوصية بجزء أساسي ذي أولوية عالية من الأنشطة المتبقية للمحكمة، وتتوفر تقارير مفصلة منفصلة تتبع التقدم المحرز حتى الآن والخطط المستقبلية لتحقيق انتقال منظم إلى الآلية.

وافقت المحكمة على توصية المجلس التي تنص على ما يلي: (أ) أن تواصل المحكمة توطيد التعاون فيما بين الأقسام المعنية من أجل تعجيل وتيرة عملية شطب الأصول وتقليل الكم المتراكم من الأصول المسجلة كأصول قيد الشطب؛ (ب) أن تواصل المحكمة، في إطار استراتيجيتها للإيجاز، متابعة التصرف في الأصول المشطوبة عن كسب لتنفيذه على نحو فعال وفي التوقيت المناسب، وذلك لكي تضمن الامتثال التام لشروط دليل إدارة الممتلكات؛ (ج) أن تواصل المحكمة بشكل نشط البحث عن الأصول التي لم يعثر عليها بعد، وأن تستكمل سجلات الأصول بناء على ذلك. (الفقرة ٥٥).

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/67/297 (Part I)/Add.1)

حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة أمنها في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ينبغي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا إنجاز عملياتها وإجراءها لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث واستمرارية تصريف الأعمال، عن طريق ما يلي: (أ) توثيق وتنفيذ استراتيجية للحفاظ الاحتياطي للبيانات؛ (ب) تنفيذ موقع لحالات الطوارئ لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث وأداء اختبارات منتظمة لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث واستمرارية تصريف الأعمال؛ (ج) نقل التخزين الاحتياطي للأشرطة إلى موقع خارجي لضمان فعالية استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث (الجدول ٢).

تم إنجاز توثيق وتنفيذ استراتيجية للحفاظ الاحتياطي للبيانات. ويغطي التوثيق الجدول الزمني لأعمال الحفاظ الاحتياطي، والأنواع المحددة للحفاظ الاحتياطي، والجدول الزمني لتناوب شرائط النسخ الاحتياطي. وتم شراء عدد كاف من الأشرطة لدعم التناوب. وتم إنجاز موقع حالات الطوارئ لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث، وهو يوجد داخل حرم المحكمة بسبب التكاليف الإضافية لوضعه في موقع بعيد.